المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير
منشور: 44 س 3

الرباط في: 25 فبراير 2014

إلى

السادة الوكلاء العامين للملك لدى المحاكم الاستئناف؛

السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية.

الموضوع: حول المسؤولية الجنائية لمتدخلي قطاع النقل الطرقي الدولي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد،

بلغ إلى علمي أن بعض مهنيي النقل الطرقي الدولي يواجهون بعض الصعوبات في نشاطهم اليومي من جراء تطبيق بعض التدابير القانونية من طرف النيابات العامة خلال مرحلة البحث والتحري عن الجرائم خاصة فيما يتعلق بقضايا مكافحة المخدرات والهجرة غير المشروعة من قبيل اللجوء إلى الاعتقال الاحتياطي وحجز وسائل النقل...

ونظرا للدور الحيوي الذي يضطلع به قطاع النقل الطرقي الدولي في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم نمو الصادرات,وتعزيز تنافسية المقاولات الوطنية على الصعيد الأسواق الدولية، وتوفير مناصب شغل مهمة.

واعتبارا لطبيعة نشاط النقل الدولي الذي يمر بعدة مراحل وتتدخل فيه عدة فئات بأدوار مسؤوليات مختلفة (سائقون، متعهدون، معشرون...) فإني أهيب بكم الحرص مستقبلا على حث الضابطة القضائية قصد تعميق الأبحاث الجارية في شان القضايا ذات الصلة بمجال النقل الطرقي الدولي واستجماع كافة العناصر والمعطيات التي من شأنها تسهيل الوصول إلى مسؤولية كل متدخل في عملية النقل، مع ربط الضابطة القضائية الاتصال بالنيابة العامة قبل الإقدام على اتخاذ أي تدبير في الموضوع، وذلك حتى يتسنى لكم ترتيب الإجراءات القانونية المناسبة وفق ما استجمعتموه من المعطيات وتفاصيل حول القضية مع موافاتي فيما يعترضكم من صعوبات في الموضوع. **والسلام.**

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد